الخميس ٢٦ / كانون١/ ٢٠٢٤

محمد بن زايد يبحث مع فيدان الوضع في سوريا والشرق الأوسط؛ نيزافيسيمايا غازيتا: السلطات السورية الجديدة تنال مزيدًا من الاعتراف؛ ناشيونال إنترست: التعامل مع سوريا الجديدة: المخاطر والفرص؛ ديلي صباح: أي دور لتركيا في إعادة ترميم الاقتصاد السوري بعد سقوط نظام الأسد؛ الجزيرة: شروط واشنطن لقبول الإدارة الجديدة في دمشق؛ إزفيستيا: مفتاح سوريا: يريدون حرمان تركيا من مكاسب سقوط الأسد؛ إزفيستيا: كيف ستتطور الأحداث في الشرق الأوسط خلال العام المقبل؟ القدس العربي: بدايات مقاومة شعبية سورية لإسرائيل! هآرتس: سرّاق الأرض الإسرائيليون العنيفون يستهدفون الضفة الغربية بأكملها! اليهود الحريديم يتظاهرون ويرددون: نموت ولا نتجند! خبير بريطاني: الغرب يشجع إسرائيل على القيام بما لا يجرؤ هو على القيام به! الخليج: مهمة صعبة أمام الحكومة الفرنسية! أرغومينتي إي فاكتي: فيتسو يكسر الجدار بين روسيا والغرب..؟!!

الموضوع الرئيس: سوريا الجديدة تتقدّم بين التحديات والمطامع..؟!!

قال الرئيس أردوغان، الأربعاء، إن على المسلحين الأكراد في سوريا إلقاء أسلحتهم وإلا «فسيُدفنون» في الأراضي السورية، وسط أعمال عدائية بين مقاتلين سوريين مدعومين من تركيا والمسلحين الأكراد منذ سقوط بشار الأسد هذا الشهر. **وقال** أردوغان لنواب حزب «العدالة والتنمية» الحاكم في البرلمان: **«إما أن يلقي القتلة الانفصاليون أسلحتهم وإما فسيُدفنون في الأراضي السورية مع أسلحتهم»**، وفق وكالة **رويترز**.

وبحث رئيس الإمارات محمد بن زايد آل نهيان ووزير الخارجية التركي هاكان فيدان الوضع في سوريا، والتطورات في الشرق الأوسط. وذكرت **وكالة الأنباء الإماراتية** أن الجانبين بحثا تعزيز التعاون والعمل المشترك بين دولة الإمارات وتركيا في المجالات المختلفة في إطار العلاقات الإستراتيجية التي تجمع البلدين. **كما بحث الجانبان المستجدات في سوريا، مؤكدين في هذا السياق**

موقف البلدين الثابت تجاه استقرار سوريا وسيادتها ووحدة أراضيها، بجانب دعم كل ما يحقق تطلعات شعبها نحو الأمن والاستقرار والتنمية.

ورأى د. نبيل السجيني في الأهرام المصرية أنّ سوريا الجديدة تواجه العديد من التحديات، بعد سقوط نظام الأسد؛ أولها، بناء دولة وكتابة دستور يراعى التنوع العرقي والطائفي؛ **ثانياً:** الحد من سيطرة القوى الإقليمية والدولية التي تسعى إلى تحقيق مصالحها على حساب سوريا؛ **ثالثاً،** حل التنظيمات الإرهابية التي تشكل تهديداً للأمن والاستقرار ونزع أسلحتها ودمج الميليشيات المسلحة في الجيش السوري الجديد؛ **رابعاً،** عودة ملايين اللاجئين السوريين، وهو ما يشكل تحدياً كبيراً على المستويين الاقتصادي والاجتماعي؛ **خامساً،** تحقيق العدالة الانتقالية؛ **سادساً،** البدء بإعادة الإعمار؛

واعتبر الكاتب أنّ نجاح الحكومة الانتقالية في التغلب على هذه التحديات الستة سوف يحقق المستقبل الذى يرجوه السوريون والعرب والغرب، وهو أن تصبح سوريا دولة موحدة علمانية ديمقراطية. وهذا السيناريو يتطلب توافقاً وطنياً واسعاً وإصلاحات سياسية واقتصادية عميقة. وبناء دولة سوريا الجديدة يجب أن يسبقه أولاً بناء الثقة بين مختلف المكونات السورية، وبناء مؤسسات دولة قوية قادرة على توفير الخدمات والاحتياجات الأساسية للمواطنين؛ أما الفشل في مواجهة هذه التحديات سيجعل سوريا تعيش كابوساً، وهو ما تروج له الأنظمة الرجعية والثورة المضادة، وسيفتح الباب أمام تقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ عدة، تخضع كل منها لسيطرة قوة مختلفة، أو إلى حرب أهلية طويلة في حال عدم التوصل إلى حل سياسي، وهو ما سيؤدى إلى المزيد من الدمار والقتل، وتحويل سوريا إلى دولة فاشلة، وملاذ للإرهابيين. وفى نهاية المطاف، فإن مستقبل سوريا يتطلب من جميع السوريين ـ العرب، الأكراد، السنة، الشيعة، العلويين الدروز، الأرثوذكس، الكاثوليك، السريان، الآشوريين، الكلدان واليهود ـ العمل معاً لبناء مستقبل أفضل لبلادهم..!!

وتساءل حسين الرواشدة في الدستور الأردنية: كيف قدم أحمد الشرع أوراق اعتماده للعالم، من أجل بناء سوريا جديدة؟ الإجابة بكلمتين : «التكيف والاستجابة». وأوضح الكاتب: ربما يكون ما فعله الرجل عنواناً للمرحلة القادمة في المنطقة كلها، بجرة قلم تم إسقاط تهمة الإرهاب وإلغاء الجائزة، التنظيمات المسلحة التي تشكلت لإقامة الدولة الإسلامية تحولت إلى نواة لدولة مدنية، الإسلام السياسي، بكل نسخه التركية والعربية والآسيوية، دخل فورا على الخط، ومن المتوقع أن تبدأ سلسلة من اللقاءات بين دوائر غربية رسمية وأعضاء من الحركة الإسلامية، حماس، ربما، تجلس في الفترة القادمة على طاولة التفاوض مع إسرائيل، فهي الطرف الوحيد الذي يمتلك شرعية المقاومة، ويصلح أن يكون، بعد تهشيم قوته وتهشيم السلطة الفلسطينية أيضا، الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

وأضاف الكاتب: "بعد زلزال الشام جرت نقاشات داخل العديد من العواصم في منطقتنا، انصبّت حول ملف «الإسلام السياسي» القادم على مركب صفقة تاريخية تستهدف، أو تحاول على الأقل، تغيير وجه الشرق الأوسط، وتنصيب العدو اللدود لإسرائيل، اقصد الإسلام السياسي، لاعب احتياط أو طرفا قويا، اختيار تركيا كمظلة للمشروع، ثم الإسراع بعملية التطبيع مع اسرائيل، وتقرير حق الفلسطينيين في كيان يعيشون فيه، هو الضمانة لتتويج اسرائيل شرطيا للمنطقة، ووكيلاً لأمريكا والغرب فيها، هذه الهواجس استدعت في الأيام الماضية وضع قوى الإسلام السياسي تحت «الرادار»، نشوة النصر كانت واضحة، لكن (طبخة) مواجهة هذا الاستحقاق ما زالت على النار".

وتابع الرواشدة: "لا أشكك بنوايا أي طرف، لا لإسلام السياسي ولا غيره، لكن لكي نفهم ما يجري وما سوف يجري لاحقا في منطقتنا، يكفي أن ندقق فيما حدث مع تنظيمات «التوحش» التي تحولت للحديث بمنطق الدولة، واكتسبت في أسابيع القبول الدولي، أن نفكر، أيضا، فيما إذا كان الإسلام السياسي يقبل أن يكون شريكا داخل الدولة (أي دولة) أم انه يسعى ليكون بديلا عنها، هنا يهمني أن أشير إلى مسألتين؛ الأولى، قاعدة الاستثناء سقطت، لا احد محصن في هذه المنطقة؛ الثانية، معادلة ربط المصير لأي دولة بأي قضية أو دولة أخرى خطأ استراتيجي، لا يجوز الوقوع فيه أبدا". وأردف الكاتب:

"نحن أمام تحولات لم نعهدها في تاريخنا الحديث؛ من قال إن حزب الله سيسقط في أيام، وأن إسرائيل ستحارب ١٥ شهرا دون انقطاع حتى الآن؛ من قال إن سوريا، النظام والجيش، سيتبخران بين ليلة وضحاها، صحيح ربما تفاجأنا، **لكن حان الوقت لكي نفهم ما حدث، وندقق أكثر وأكثر بما قد يتراكم من مقارنات لدى أجيالنا، هذه المقارنات التي تستفز الوعي وتستدعي ركوب الموجة والانجراف مع التيار، تحتاج إلى مقاربات استباقية يعرفها، فقط، «العقلاء»، ولا بد من أن تكون حاضرة بقوة في سياق الاستعداد لمواجهة القادم في منطقتنا، وهو، بتقديري، أخطر مما يتصور بعض الذين ما زالوا يعيشون في الماضي وعلى ذكريات التاريخ، وفهمكم كفاية"..!!**

ولفت تقرير في صحيفة نيزافيسيمايا غازيتا الروسية، إلى نيل السلطات السورية الجديدة مزيدًا من الاعتراف، حيث تعمل هذه السلطات بشكل حثيث على تصحيح صورتها والسعي إلى استبعادها من القوائم السوداء الغربية. وقد أعلنت إدارة بايدن أنها ستلغي المكافأة على رأس أبو محمد الجولاني، قائد هيئة تحرير الشام (هيئة تحرير الشام، مصنفة إرهابية في روسيا ومحظورة)، **الزعيم الفعلي لسورية (أحمد الشرع). وجاء هذا القرار عقب زيارة وفد أمريكي إلى دمشق. وذكرت قيادة العمليات المشتركة للجماعات الإسلامية أن الوفد الأمريكي، عقب المفاوضات، دعم جهود السلطات السورية الجديدة في المجال الأمني.**

ووفق الصحيفة، يعمل الجولاني (الشرع) بنشاط على تطوير صورة "معتدلة"، ويتواصل بنشاط مع الصحفيين الأجانب. وقد قال زعيم هيئة تحرير الشام في حديث مع وسائل الإعلام البريطانية إن جماعته ليست إرهابية. وأكد أن رفاقه لم يهاجموا المدنيين أو المناطق المدنية. والآن يقوم سادة دمشق الجدد بتشكيل حكومة انتقالية، يجري منح المناصب الرئيسية للمقربين من الزعيم الفعلي لسورية، والذي أكد العزم على "تشكيل لجنة سورية من الخبراء القانونيين لكتابة الدستور". وتعتزم تركيا، الراعي الرئيس للجماعات الإسلامية، تولي مسؤولية تنمية "سوريا الجديدة". كما أفاد القائم بالأعمال التركي في دمشق برهان كور أوغلو، بأن الرئيس أردوغان قد يزور سوريا قريبًا..!!

واعتبر الكاتبان حازم الغبرة وجوشوا يافي في تحليل نشرته مجلة **ناشيونال إنترست الأمريكية، أنّ السؤال الحاسم الآن هو ما إذا كانت إدارة ترامب القادمة قادرة على فهم النوايا والدوافع الحقيقية للزعيم السوري الجديد أحمد الشرع؛ تريد جبهة تحرير الشام بناء وحكم دولة مستقرة تعيش في سلام مع جيرانها وتحظى باعتراف المجتمع الدولي. ورغم أن هذا قد يبدو تناقضا مستحيلا، إلا أن هناك أسبابا للاعتقاد بأن تحقيق نتيجة إيجابية قد يكون ممكنا؛ فلقد مر أسبوعان على سقوط النظام في سوريا، والوضع فيها مستقر بشكل مدهش رغم ماضي جبهة التحرير الجهادي. وقد سعى المراقبون من الخارج إلى تفسير الهدوء في دمشق من خلال ملاحظة مدى إرهاق السوريين بعد ما يقرب من ١٤ عاما من الحرب الأهلية، والإشارة إلى الدروس المستفادة من الصراعات الأهلية الأخرى في بلدان عربية أخرى. ولكن الأهم من ذلك أن الموقف مسيطر عليه بسبب رغبة أحمد الشرع في الإثبات للعالم بأنه وأتباعه قادرون على الحكم في سلام ويستحقون الاعتراف الدولي.**

وأضافت المجلة: لقد حاولت هيئة تحرير الشام في العام الماضي تمرير قانون للآداب العامة كان من شأنه أن يحظر الكحول وينشر قوة من شرطة الآداب في دوريات يومية. وبعد ذلك تراجعت هيئة تحرير الشام عن المقترحات عندما تسببت في احتكاكات بين علماء الدين والفصائل المسلحة الأخرى والجمهور ومنظمات الإغاثة الدولية. **وهذا دفع الشرع إلى القول إن الحكومة ينبغي لها أن لا تفرض الإسلام بل ينبغي لها أن تشجع الناس على البحث عن الدين من تلقاء أنفسهم.**

وقد ساعدت حركة الشرع في إدلب على جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ على تشغيل الكهرباء والخدمات الطبية، وتعرضت في الوقت نفسه لانتقادات بسبب حكمها كحاكم مستبد في مواجهة الاحتجاجات الشعبية. ونتيجة لهذا، يظل الخبراء في حيرة من أمرهم بشأن أي نسخة من هيئة تحرير الشام تحكم حاليا خامس أكبر دولة عربية من حيث عدد السكان، حيث يعيش أكثر من ٢٠ مليون مواطن في وضع محفوف بالمخاطر بين إسرائيل ولبنان وتركيا والعراق.

وبحسب المجلة، يركز أحمد الشرع حاليا على كسب اعتراف الشعب السوري والمجتمع الدولي بحركته، وفي القيام بذلك، يضع نفسه في موقف صعب من شأنه أن يجعل من الصعب عليه التراجع؛ لقد تخلى عن طموحاته في الجهاد العابر للحدود الوطنية، وشجع على المشاركة مع الغرب والتوصل إلى حل دبلوماسي في نهاية المطاف مع إسرائيل، وأعلن الحاجة إلى حماية جميع الأقليات الدينية؛ كما وعد بتسريح جميع الميليشيات وإلغاء التجنيد لصالح جيش من المتطوعين بحيث تكون جميع الأسلحة في أيدي الدولة، بل واقترح حتى أنه قد يحل هيئة تحرير الشام لصالح إعادة تشكيل مؤسسات الدولة التي تعكس تنوع البلاد. وهو يواصل قول كل الأشياء الصحيحة للجمهور المحلي والغربي رغم التعليقات المتفرقة التي تخرج عن السياق والتي تأتي من بعض أعضاء مجموعته حول قضايا رئيسية، مثل أدوار المرأة والشريعة الإسلامية.

وأضافت المجلة: إن تحرك أحمد الشرع نحو المركز يضعه في توازن دقيق مع السوريين من جميع الأطراف، وسوف تواجه حكومته الانتقالية حتما انتقادات واحتجاجات من دائرة انتخابية أو أخرى، حيث يريد السوريون العاديون تمثيل مصالحهم. وقد شهدت دمشق أول احتجاج كبير لها يوم الخميس الماضي بسبب تعليقات المتحدث باسم هيئة تحرير الشام حول أدوار المرأة في المجتمع. وقد لا تكون قدرة الشرع على الحفاظ على التوازن، في الوقت الحالي، ممكنة إلا لأن المقاتلين الذين طردوا عائلة الأسد بعد عقود من القمع الوحشي يعتقدون أنهم يشهدون لحظة تاريخية ستحدد شكل البلاد لأجيال؛ وقد يكون لدى هؤلاء المقاتلين دوافع مختلفة؛ أحدها هو الرواية التي تقول إن جهودهم في إدلب لإنشاء حكومة فعّالة ومجتمع مستقر ضمن إطار إسلامي واسع النطاق كانت بمثابة نموذج للسوريين في كل مكان يبحثون عن بديل للأسد؛ **وقد يكونون** على استعداد لتقاسم السلطة مع الفصائل المحلية والمغتربين الآخرين، **لكنهم يتوقعون أيضا تكريم قدراتهم ومساهماتهم واحترامها.**

إن المجتمع الدولي، وخاصة الولايات المتحدة وإسرائيل، أكثر حذرا بشأن تغير أهداف الشرع؛ فبالنسبة للولايات المتحدة، يعتبر الشرع مسؤولا عن الخسائر الأمريكية وقوات التحالف في العراق. أما بالنسبة لإسرائيل فإن هذا التحول في الإيديولوجية الإسلامية نادر بشكل لا يصدق في المنطقة؛ إن الشرع يحتاج إلى دعم اقتصادي وفني كبير من المجتمع الدولي لإعادة بناء البنية الأساسية والاقتصاد والمؤسسات في البلاد. وسوف يعتمد مستوى هذا الدعم على استعداد إدارة ترامب للتعامل مع الحكومة الجديدة في دمشق، وهذا يعني أن الشرع يجب أن يطمئن واشنطن بشأن نواياه، وخاصة تلك تجاه إسرائيل... وإذا كان الشرع يريد وضع العلاقات مع إسرائيل على أساس جديد، فسوف يضطر إلى إيجاد طريقة للتواصل مع الإسرائيليين دون تنفير الجمهور السوري خلال هذه النافذة المحدودة من حسن النية التي تتمتع بها الحكومة الانتقالية حاليا.

وخلص تحليل المجلة إلى أنّ التحدي الذي يواجه إدارة ترامب القادمة هو تعلم فك رموز نوايا ودوافع أحمد الشرع؛ فقد يعرض بديلا مقبولا لقادة الجهاديين الأكثر تشددا في المنطقة، لكن هذا لا يعني أن أتباعه لن يسعوا إلى طرق أخرى لأسلمة المجتمع بشكل خفي وتصدير أيديولوجيتهم الإسلامية في المنطقة: يجب على الرئيس ترامب أن يتبنى نهجا أكثر واقعية وأن يحمل الحكومة الجديدة المسؤولية عن تعهداتها في مقابل أي دعم أو اعتراف محتمل، مع الاعتراف بأن الشعب السوري هو في نهاية المطاف أفضل وسيلة أمان ضد التطرف..!!!!

وقالت صحيفة **ديلي صباح** التركية إن **أنقرة تبرز كلاعب رئيسي في جهود إعادة إعمار الاقتصاد السوري، عقب سقوط نظام الأسد. وذكرت الصحيفة أنه وبالنظر إلى العلاقات الاقتصادية التاريخية بين البلدين والخبرة التركية في القطاعات الحيوية، فإن تركيا مؤهلة للمساهمة بشكل كبير في إعادة بناء سوريا التي تعاني من انهيار اقتصادي شامل؛ فتحت حكم حزب البعث، تراجعت المؤشرات الاقتصادية السورية بشكل حاد، لتُظهر أرقام عام ٢٠٢٣ وضعًا مأساويًا؛ فقد بلغت ميزانية سوريا نحو ٥.٨٨ مليارات دولار فقط، بمعدل ٢٥٦ دولارًا للفرد سنويا، وهي أقل من ربع مستوى ميزانية ٢٠١١، وفقًا لتقرير صادر عن اليونيسيف.**

ويُعزى هذا الانهيار إلى الصراعات الداخلية والعقوبات الاقتصادية الدولية، فضلاً عن تدمير البنية التحتية الأساسية للبلاد. وفي عام ٢٠٢٣، استوردت تركيا منتجات بقيمة ٣٦٣.٥ مليون دولار من سوريا، في حين بلغت صادراتها إلى سوريا ٢ مليار دولار، ما يُبرز اعتماد سوريا الكبير على تركيا لتلبية احتياجاتها من المنتجات المختلفة، بدءًا من المواد الغذائية وصولًا إلى مواد البناء والطاقة. **ويُتوقع أن تلعب هذه العلاقات التجارية دورًا محوريًا في تحفيز الانتعاش الاقتصادي السوري في المستقبل، بحسب الصحيفة. وأشارت ديلي صباح إلى أن أسهم الشركات التركية في قطاعات البناء والصلب والإسمنت شهدت ارتفاعًا ملحوظًا فور سقوط نظام الأسد؛** ويمكن أن تستفيد هذه الشركات من فرص هائلة لإعادة بناء البنية التحتية السورية التي تضررت بشدة بسبب الحرب، بما في ذلك الطرق، محطات الطاقة، وشبكات الاتصالات. **ويُتوقع أن تكون هذه القطاعات من أبرز المحركات الاقتصادية التي تعيد سوريا إلى خريطة النمو الإقليمي.**

إلى ذلك، ورغم أن سوريا تمتلك موارد طبيعية غنية، بما في ذلك احتياطيات النفط والغاز، فإن الحرب أدت إلى تراجع الإنتاج بشكل كبير. ويرى خبراء أن استعادة هذه القطاعات تتطلب استثمارات ضخمة واستقرارًا سياسيًا لضمان عودة الإنتاج إلى مستويات مقبولة؛ أما الزراعة، فتُعد من القطاعات المحورية وفقا لديلي صباح، خاصة في المناطق الخصبة المحيطة بنهر الفرات. ويمكن أن تسهم هذه المناطق في تعزيز الأمن الغذائي وخلق فرص عمل واسعة، مما يعزز من قدرة سوريا على تحقيق الاكتفاء الذاتي والتصدير.

العقوبات والتحديات الاقتصادية: ورغم الفرص الكبيرة، تواجه سوريا تحديات كبرى بسبب استمرار العقوبات الدولية، حيث أشار تقرير ديلي صباح إلى أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لم يقدما دعمًا لسوريا بسبب الحرب والعقوبات. مع ذلك، صرح المتحدث باسم صندوق النقد الدولي، جولي كوزاك، بأن الصندوق "مستعد لدعم جهود إعادة الإعمار عندما تسمح الظروف بذلك". ويرى الخبراء أن رفع العقوبات أو تقديم استثناءات إنسانية سيكون أمرًا مهما لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وتمويل عمليات إعادة الإعمار.

إلى ذلك، أشار أحمد أوكسوز، رئيس جمعية مصدري المنسوجات والمواد الخام في إسطنبول، إلى أن عودة اللاجئين السوريين إلى بلادهم قد تُحدث تغييرًا في الديناميكيات العمالية بين البلدين. وقال أوكسوز: "يمكن لتركيا أن تستفيد من إنشاء مرافق إنتاجية في سوريا تعتمد على العمالة السورية التي كانت تعمل في تركيا". وهذا النموذج يمكن أن يُسهم في تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين وزيادة الصادرات التركية، في حين يوفر للسوريين فرص عمل داخل بلادهم. وبحسب المحلل الاقتصادي فيكتور تريكاود، فإن إعادة الإعمار ستوفر فرصًا استثمارية ضخمة. ومع وجود دعم دولي واستقرار سياسي، يمكن أن تستفيد سوريا من تمويل كبير من بنوك التنمية متعددة الأطراف، مما يتيح للمستثمرين الأجانب تحقيق عوائد عالية من مشاريع البنية التحتية.

ولفتت الصحيفة إلى أنه مع سقوط نظام الأسد، بدأت العملة السورية في التعافي أمام الدولار، مما يعكس آمالًا بتحسن اقتصادي مستدام. وفقًا لتصريحات نقلتها **ديلي صباح** عن **تجار ومصرفيين، فإن الأسواق المحلية بدأت تشهد استقرارًا نسبيًا مع انخفاض أسعار السلع وتحسن الحركة التجارية. ويأمل الاقتصاديون أن يسهم هذا الاستقرار في جذب الاستثمارات الأجنبية وعودة ملايين السوريين من الشتات، خاصة من الطبقة المتوسطة المتعلمة التي قد تكون مفتاحًا لتحقيق انتعاش اقتصادي طويل الأمد..!!!**

وتحت عنوان: شروط واشنطن لقبول الإدارة الجديدة في دمشق، كتب وائل علوان في موقع الجزيرة، قائلاً إن ما يحسب للقائد العام للإدارة السورية الجديدة، أحمد الشرع أنه لم يكن ليتحرّك في قيادة الفصائل المسلحة من إدلب إلا بعد أن قرأ الموقف الأميركي بشكل صحيح، وأنه يعلم بدقة متى يتحرك؟ وكيف؟ وأين؟ وكان الشرع قد التقط مؤشراتٍ تدعم تحركه، وتشكِّلُ الغطاء الغربي له بشكل مضمون وفعَّال، ما دام أنه يتحرك تحت العنوان العريض الذي رسمه المجتمع الدولي بقيادة واشنطن للمنطقة، وهو "إخراج إيران من سوريا"؛ إن هيئة تحرير الشام أصبحت الجهة التي تحكم دمشق، والجولاني **عاد لاسمه الحقيقي "أحمد الشرع" الذي يقابله المسؤولون الأميركيون ويخططون معه لمستقبل سوريا الجديد؛ فماذا عن التصنيف على قوائم الإرهاب؟**

وأجاب المحلل أنه من المتوقع أن يكون رفع الهيئة وزعيمها عن قوائم الإرهاب هو أحد أهم الأوراق التفاوضية التي ستضمن بها واشنطن انضباط الإدارة الجديدة في دمشق بما يناسب سياساتها في المنطقة. وهذا الأمر لا يشترط أن يحصل سريعًا، حيث تستطيع الدبلوماسية الأميركية إجراء اللقاءات والتفاعل السياسي مع السلطة وليس مع الهيئة؛ ولا تقتصر أوراق الضغط على رفع التصنيف، بل إن التحكم الأكبر، للغرب عمومًا وللولايات المتحدة على وجه الخصوص، يتوقع أن ينطلق من ملف العقوبات، ليس على الأشخاص فقط، وإنما على القطاعات بما في ذلك مؤسسات الدولة ومصارفها؛ فماذا تريد الإدارة الأميركية من الإدارة في دمشق؟

وأوضح المحلل أنّ هناك مجموعة واسعة من الشروط المعلنة التي ستبقى محل تفاوض وسجال بين الغرب وبين الإدارة الجديدة في دمشق؛ **منها حماية الأقليات الدينية والطائفية والإثنية، وضمان حقوقهم، وإشراك جميع المكونات والشرائح والأطياف في حكم سوريا، وعدم اضطهاد المرأة وحرمانها من حقوقها، وتوفير الحريات واحترامها. ويُعتقد أن هذه شروط شكلية، بينما هناك شروط أهم وأكثر حساسيّة، وهي محل اختبار الدول، وفي مقدمتها الولايات المتحدة، للإدارة الجديدة في دمشق، ويمكن تلخيص هذه الشروط كما التالي:**

أولاً، لم تخفِ واشنطن أن إدارة العمليات العسكرية نجحت نجاحًا مرحبًا به في إخراج إيران من سوريا، كما لم تخفِ أنها ستعمل مع أي إدارة سورية قادمة تضمن عدم عودة إيران، ليس فقط في نفوذ عسكري وأمني، وإنما حتى العودة السياسية أو الاقتصادية، أو أي نوع من الامتداد الخشن أو الناعم في المنطقة، ليكون ذلك إنهاء لجغرافيا واسعة كان يمتد بها مشروع "محور المقاومة والممانعة"؛ ثانياً، لا يتوقع أن تقبل واشنطن وحلفاؤها من النظام الجديد الذي سيحكم دمشق ما كانت تقبله من نظام الأسد تجاه إسرائيل، لكن الأمر بات أكثر تعقيدًا مع تقدم الجيش الإسرائيلي وسيطرته على مناطق جديدة جنوب سوريا، ضمن المنطقة منزوعة السلاح وفق اتفاقية ١٩٧٤، وفي مناطق تجاوزت فيها إسرائيل هذه المنطقة إلى قرى وبلدات أخرى.

ولقد أبدى الشرع من دمشق موقفًا سريعًا وواضحًا من أن سوريا لن تتجه إلى أي مواجهة مع دول الجوار، أو مع أي جهة، فضلًا عن أن تكون قادرة على ذلك، وكان الجيش الإسرائيلي في ذلك الوقت قد دمر معظم القدرات العسكرية، بما يجعل سوريا عمليًا دولة منزوعة السلاح، ومع ذلك فإن رسائل الجيش الإسرائيلي ونتنياهو من قمة جبل الشيخ تؤكد أن إسرائيل لن تخرج في وقت قريب من المناطق التي سيطرت عليها بالتزامن مع سقوط نظام الأسد. هذا الأمر سيعقد شكل العلاقة بين الإدارة الجديدة في دمشق وبين تل أبيب، فضلًا عن ملفات أخرى قد تساهم أيضًا في تعقيد العلاقة، مثل العلاقة بين من يحكم دمشق، وبين القوى الإقليمية في المنطقة ومنها تركيا.

ثالثاً، متصلًا بأمن إسرائيل وأمن المصالح الغربية في المنطقة، فإن واشنطن ومن ورائها تل أبيب ستعمل سريعًا على ضمان تعاون من يريد حكم دمشق في تسليم جميع الأسلحة الكيماوية لإتلافها، الأمر الذي راوغ فيه النظام المخلوع كثيرًا، وبقي يشكل هاجسًا كبيرًا في إسرائيل؛ رابعاً، اختبار القدرة على فرض الاستقرار، **حيث** كانت واشنطن خلال عقد من الزمن تتعامل مع الملف السوري من بوصلة المصالح الإسرائيلية وتأثير تل أبيب على القرار الأميركي في الشأن السوري، **والذي كان يتجه إلى توازن الضعف بين فرقاء مختلفين في سوريا، يتفاعلون ضمن صراع مضبوط ومتحكم به؛ وفي الشرق الأوسط هناك فرص كثيرة للاستثمار في الهدوء والاستقرار، والجيوسياسي السوري يجعل دمشق محورًا هامًا يجب أن تستطيع إدارتها أن تضبط الحكم، بما يتوافق مع توجه المصالح الأميركية، ومصالح حلفائها في المنطقة..!!!**

ولفت تعليق في صحيفة **إزفيستيا الروسية، إلى محاولة إسرائيل والولايات المتحدة منع سوريا من أن تصبح نقطة انطلاق لأنقرة في المنطقة؛ فقد** زار هاكان فيدان سوريا، ويعتزم الرئيس أردوغان نفسه الذهاب إلى دمشق قريبًا. **ويرى أردوغان أن مهمته الأساسية هي تحييد التنظيمات الإرهابية العاملة في سوريا وتشكل خطرًا على الحدود الجنوبية لتركيا. لكن هذا الأمر تعارضه الولايات المتحدة، التي لا تريد السماح لسوريا بأن تصبح نقطة انطلاق لأنقرة؛**

وعلّق المستشرق أندريه أونتيكوف، فقال: إن الأتراك والإسرائيليين منتصرون من الناحية التكتيكية. فلقد تمكن الأتراك من زرع هياكل موالية لهم في دمشق. ومن المحتمل أن تستفيد قطر أيضًا من ذلك؛ فهناك بالفعل حديث عن استئناف مشروع مد خط أنابيب الغاز من قطر عبر الأراضي السورية ثم إلى تركيا، وبالتالي إلى أوروبا. وأضاف أونتيكوف أن فكرة إنشاء مركز للغاز في تركيا ستكتسب بعدًا إضافيًا إذا تم تنفيذ هذا المشروع. وفي رأيه بنتيجة ذلك ستصبح تركيا دولة بيدها صمام ضخم. وبمجرد ظهوره في أيدي واحدة، تنشأ فرص للتلاعب. ولكن هناك تهديد استراتيجي كبير لتركيا يتمثل في الأمريكيين؛ فـ "الولايات المتحدة عازمة على تنفيذ المشروع الكردي المتمثل في إنشاء دولة كردستان المستقلة. ويشكل هذا المشروع الأمريكي تهديدًا كبيرًا لتركيا، والولايات المتحدة ليست في عجلة من أمرها، فيمكنها تنفيذ مشروعها في غضون خمس أو عشر سنوات. وهذا المشروع يحظى بدعم كامل من إسرائيل، لأن إنشاء دولة كردية سيشكّل ضربة قوية للعالم العربي والإسلامي". ومدى قدرة تركيا على الصمود سؤال متروك للمستقبل.

ويرى الخبير الروسي إيليا فيدينيف أن التغييرات الجذرية والمفاجئة التي شهدها الشرق الأوسط بنهاية عام ٢٠٢٤ تفرض مراجعة شاملة للتوقعات بشأن التطورات التي قد تشهدها المنطقة في العام الجديد. وقال فيدينيف **الأستاذ في الجامعة المالية التابعة لحكومة روسيا الاتحادية** في مقال بصحيفة **إزفيستيا** الروسية، **إن عام ٢٠٢٤ لم يكن استثناء في منطقة الشرق الأوسط، فهي منطقة**

تتسم بالاضطرابات والأحداث المأساوية والتطورات المتسارعة، مما يجعل من الصعب توقع ما سيجري بها بالنسبة لأي مراقب من خارجها.

واعتبر الكاتب أن شكل المنطقة في المستقبل القريب يرتبط أساسا بتطور الأحداث في سوريا وسيناريوهات حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، مشيرا إلى أن هناك صلة وثيقة بين الساحتين. وحسب الكاتب، فقد بدا الوضع مستقراً على الساحة السورية، قبل أن ينفجر بين عشية وضحاها وتصبح السلطة بيد فصائل المعارضة المسلحة، وعلى رأسها الجيش الوطني السوري وهيئة تحرير الشام؛ ورغم إعلان السلطات الجديدة في سوريا ممثلة بزعيم هيئة تحرير الشام أحمد الشرع نيتها الحفاظ على العلاقات مع روسيا؛ فإن الوجود الروسي في سوريا أصبح موضع شك، ولا سيما في ظل ولاء السلطات الجديدة بدمشق لتركيا، وما يعنيه ذلك من نفوذ يخول لأنقرة الضغط على روسيا في ملف القواعد العسكرية.

وتابع الكاتب أن الأحداث التي عاشتها سوريا مؤخرا فتحت الباب للعديد من التكهنات، من بينها إمكانية إنشاء قاعدة بحرية روسية جديدة في شرق ليبيا، وهو ما نفاه الخبراء العسكريون الروس، مشيرين إلى إمكانية حضور الأسطول الروسي في البحر الأبيض المتوسط دون قواعد عسكرية كما كان الحال خلال الحقبة السوفياتية.

وبشأن الانتخابات المتوقعة في سوريا في آذار ٢٠٢٥، يرى الكاتب أن المسألة تتعلق أساساً بتقاسم السلطة بين الفصائل المشاركة في الإطاحة بالنظام السابق، وفي مقدمتها هيئة تحرير الشام والجيش الوطني السوري. وأوضح أن التنظيمين يمثلان نوعا من "الكيانات الشاملة" المتباينة في توجهاتها الأيديولوجية والدول التي تدعمها، مما يعني أن الرؤية لمستقبل سوريا متباينة بينهما تماما؛ وهذا الوضع يفرض على الشرع الموازنة بين الفصائل المختلفة لتعزيز نفوذه داخل البلاد وتوسيع "مساحة المناورة" في علاقاته مع الأطراف الدولية المؤثرة، مضيفا أن وضع الأقليات والسيطرة على المناطق البعيدة عن المراكز الحضرية الكبرى يشكلان اختبارا حاسما للحكومة الجديدة. واعتبر الكاتب أنه من الصعب التأكد من صدق نوايا السلطات الجديدة رغم أن الشرع قدّم نفسه لوسائل الإعلام العالمية كإسلامي معتدل؛ إذ إن القوى التي استولت على السلطة في دمشق قد تضم بعض "المتطرفين" الذين يمكن أن يدفعوا الشرع إلى تبني سياسات راديكالية.

وتابع الكاتب أن روسيا لم تكن الخاسر الوحيد بسقوط نظام الأسد، إذ تكبدت إيران بدورها خسائر كبيرة، حيث استثمرت الكثير في سوريا ضمن استراتيجيتها الإقليمية المعروفة بـ"محور المقاومة"، والتي تهدف إلى تطويق إسرائيل من الشمال عبر حزب الله في لبنان ومن الجنوب عبر الحوثيين في اليمن. وأوضح أنه ضمن مساعي طهران لتجنب الصدام المباشر مع إسرائيل دعمت مليشيات

ومنظمات شيعية موالية لها، واستخدمت سوريا كجسر بري لإمداد حزب الله اللبناني، لكن هذا الجسر دُمر وبات من الصعب تزويد الحزب بأي نوع من الأسلحة؛ كما تكبد محور المقاومة خسائر فادحة بعد اغتيال قيادات حزب الله وحماس، لينتهي عام ٢٠٢٤ بتغير في ميزان القوى بالمنطقة لا يخدم بتاتا مصالح إيران.

وأضاف الكاتب أن إسرائيل تمكنت في المقابل من توسيع "مجال سيطرتها" في جنوب سوريا، وتحديدا في مرتفعات الجولان، مما يهدد بتقسيم البلاد وينذر بفشل الحكومة الجديدة في الحفاظ على السلطة. واستبعد الكاتب أن يشهد العام المقبل حلا نهائيا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، لكنه رجح أن يتقلص منسوب التوتر في المنطقة بعد توقيع اتفاقات الهدنة.

أخبـار عن سـورية:

القدس العربي: بدايات مقاومة شعبية سورية لإسرائيل..؟!!

لفتت افتتاحية القدس العربي إلى أنّ إسرائيل بدأت غزوا للأراضي السورية بعد ساعات فحسب من سقوط نظام بشار الأسد في ٨ كانون أول الجاري، **وجرى التمهيد له بزعم اجتياز "عناصر مسلّحة" المنطقة العازلة، وتبع ذلك إعلان تل أبيب إنهاء اتفاق فض الاشتباك لعام ١٩٧٤، والتوغل داخل المنطقة العازلة والقنيطرة وجبل الشيخ، وكانت تلك المرة الأولى منذ ٥٠ عاما التي تعبر فيها القوات الإسرائيلية السياج الحدودي السوري.. وترافق التوغل البرّي مع شنّ مئات الغارات الإسرائيلية على مواقع عسكرية واستراتيجية سورية** تضمنت مطارات ومستودعات أسلحة **ومراكز أبحاث علمية** ومنشآت دفاع جوي ومواقع استراتيجية أخرى في مجمل المحافظات السورية، وأنجزت إسرائيل، حسب تصريحات مسؤوليها، تدمير أكثر من ٨٠% من أسلحة سوريا.. **واستغلّ نتنياهو الظرف الذي تمرّ به سوريا، وعاجل إلى قطف الثمار السياسية للتوغّل والهجوم الإسرائيليين على سوريا، فظهر على قمة جبل الشيخ ليعلن بأن إسرائيل ستبقى في هذا الموقع الاستراتيجي الذي احتلته "لحين التوصل لترتيب مختلف"!**

ورأت الصحيفة أنّ النظام الجديد، الذي يتلمّس طريقه في سوريا، يواجه تحديات هائلة، وواضح أن الأولوية لديه، وللمنظومتين العربية والدولية، أن ينجح في تأمين استقرار وسلم أهليّ بشكل يوجّه رسائل طمأنة للسوريين أنفسهم، وكذلك لمحيطه العربي والإقليمي وللعالم، مما يسمح ببدء ورشة الإصلاح الاقتصادية والسياسية، وإخراج سوريا عن العقوبات الاقتصادية والسياسية التي ترزح تحتها. وكان طبيعيا، والحالة هذه، أن يسعى قائد الإدارة الجديدة، أحمد الشرع، عبر إعلانه أن سوريا منهكة وليست في وارد الحرب مع الإسرائيليين، ولكن الطبيعي أيضا أن يسعى السوريون المتضررون بشكل مباشر من التوغّل الإسرائيلي إلى مقاومة ما يحصل بالطرق البسيطة المتوفرة

لديهم من المقاومة عبر تنظيم احتجاجات وتظاهرات واعتصامات ورفض التعاون مع إسرائيل، والطبيعي كذلك أن تطوّر هذه المقاومة السلمية أدواتها للتعاطي مع إسرائيل؛ فحكومتها المنتشية بقوّتها الضاربة، تواجه أشكالا عظيمة من المقاومة المتعددة المظاهر، القانونية، في محاكم الأمم المتحدة، كما الشعبية في فلسطين نفسها، وفي شوارع العالم وجامعاته ومؤسساته..!!!

الأراضي الفلسطينية المحتلة:

هآرتس: سرّاق الأرض الإسرائيليون العنيفون يستهدفون الضفة الغربية بأكملها..؟!!

قالت صحيفة هآرتس إن مؤيدي ضم الأراضي الفلسطينية لم يعودوا يكتفون بالمنطقة (ج) من الضفة الغربية المخصصة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة بموجب اتفاقيات أوسلو، بل زاد مشروع السرقة في تلك المنطقة نهمهم للتوسع إلى مناطق أخرى. وأوضحت الصحيفة الإسرائيلية، في افتتاحيتها، أن حركة سرقة الأراضي الفلسطينية كانت تضع أنظارها منذ زمن على المنطقة (ب) الخاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية والسيطرة الأمنية الإسرائيلية. وفي سعيهم لسرقتها كسابقتها، يرى المستوطنون أن الاتفاقيات الدبلوماسية التي وقعتها إسرائيل ملزمة للفلسطينيين وحدهم.

وهكذا يسرق المستوطنون الأرض في المنطقة (ج)، ويبنون عليها، ثم تضفي الحكومة الشرعية على تلك البؤر الاستيطانية متجاهلة تماما اتفاقيات أوسلو وملحقاتها، أما عندما يحاول الفلسطينيون البناء والعيش حتى خارج المنطقة (ج)، فيصرخ المستوطنون بأن الاتفاقيات تنتهك ويطالبون إسرائيل بوقف البناء. وخلصت الصحيفة إلى أن هدم المباني الفلسطينية في منطقة، امتنعت إسرائيل حتى الآن عن التدخل فيها، إلى جانب إنشاء بؤر استيطانية جديدة، يُظهِر أن الضم بدأ يتسلل إلى المنطقة (ب)، وهذا تطور خطير، لأن هذا القرار يهدد الفلسطينيين الذين يعيشون هناك ويسرع من انحدار إسرائيل إلى دولة فصل عنصري بلطجية أبعدت نفسها عن الأسرة الدولية..!!!

اليهود الحريديم يتظاهرون ويرددون: نموت ولا نتجند..؟!!

قالت القناة الـ١٢ الإسرائيلية إن مواجهات اندلعت، الثلاثاء، بين مئات من جماعة الحريديم وعناصر الشرطة الإسرائيلية في تل أبيب. وذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت أن المتظاهرين قطعوا طريقا رئيسيا احتجاجا على قانون تجنيد اليهود المتدينين، ورددوا هتافات رافضة للتجنيد من بينها: نموت ولا نتجند. وعندما حاولت الشرطة فتح الشارع بالقوة، هتف المتظاهرون بعبارات "أنتم عرب، أنتم نازيون". وتصاعدت احتجاجات الحريديم الرافضة للتجنيد الإجباري بعد أن صوّت الكنيست في حزيران الماضي بالأغلبية لصالح قانون تجنيد اليهود الحريديم. وأشارت الصحيفة إلى أن الجيش الإسرائيلي أصدر، الأسبوع الماضي، ١١٢٥ مذكرة اعتقال بحق مجندين من الحريديم

الذين لم يستجيبوا لأوامر التجنيد الإلزامي. وتقول المعارضة الإسرائيلية إن نتنياهو يسعى لإقرار قانون يُعفي الحريديم من التجنيد، استجابة لضغوط حزبي شاس ويهودات هتوراه، للحفاظ على استقرار حكومته الحالية.

أخبار ومواضيع متنوعـة:

خبير بريطاني: الغرب يشجع إسرائيل على القيام بما لا يجرؤ هو على القيام به..؟!!

قال موقع أوريان ٢١ إن يوم ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣ كان بمثابة ثورة في منطقة الشرق الأوسط برمتها، ظهرت عواقبه في لبنان وسوريا، إضافة إلى تداعياته على غزة، ولذلك أجرت مقابلة مع بيتر هارلينغ مؤسس شركة "ساينابس"، وصاحب الخبرة الواسعة في المنطقة.

وفي تحليله للأحداث الجارية، أفاد بيتر هارلينغ، وهو خبير بريطاني في العلاقات الدولية، بأن الحرب الحالية في غزة بدت له مختلفة عن حروب أخرى شهدها في المنطقة؛ بسبب الاختلال الهائل في توازن القوى، حيث أطلق حزب الله الصواريخ وشن هجمات على إسرائيل كانت نتائجها واهية، فيما استخدمت إسرائيل قوة غير متناسبة، تحول مبنى كاملا إلى أنقاض بضربة واحدة. وانتقد الكاتب ما اعتبره عالما بائسا، يتمتع فيه شخص ما في مكان ما، بالقدرة على هدم المباني السكنية واحدا تلو الآخر، بمجرد الضغط على زر، مما جعل الناس في لبنان يشعرون بالعجز، وهو ضعف يصل إلى حد الشعور المرتبك بالعري في مواجهة هذه القوة المطلقة.

أما هنا في فرنسا - يقول الكاتب- فنتصور أن هذه الحرب لا تعنينا، فهي حرب غامضة وبعيدة، مع أن إسرائيل تحارب بسلاحنا وتستفيد من دعمنا الإعلامي والسياسي والدبلوماسي، في معركة تبدو على السطح ضد الإرهاب، ولكنها تُخاض ظاهريا باسمنا للدفاع عن المعسكر الغربي في مواجهة الهمجية، ولتعزيز المهمة الحضارية.

أما بالنسبة للذين يتابعون التفاصيل أو يعانون منها؛ فهم يرون حرب فظائع، حيث يتم استهداف الصحفيين والعاملين في مجال الصحة، ويتم تدنيس المساجد والكنائس وهدم المقابر، من بين آلاف أعمال العنف غير المبررة، مما يظهر الفجوة بين هذه التجربة المخيفة والسرد المخفف الذي يهيمن في الخارج، وفق هارلينغ الذي يقول إنه لا يمكننا إلا أن نرى كيف تتحول حكوماتنا إلى التطرف من خلال إسرائيل، إلى درجة ضرب عرض الحائط بالقانون الدولي الإنساني الذي هو من أعظم وأجمل مساهمات أوروبا في استقرار العالم. وهكذا، يضيف الخبير، نشجع إسرائيل على القيام بما لا نجرؤ نحن على القيام به بأنفسنا، وبالتالي فإن هذه الحرب هي بمثابة كاشف ومسرِّع للفاشية التي نعيشها، التي تضرب بجذورها الآن في كل مكان في القارة الأوروبية.

وتطرق الكاتب لما حل بحزب الله، فوضح أنه قد ضعف بالفعل، لكنه يحتفظ بمرساة اجتماعية لا تتزعزع تقريبا، وسوف يستمر بالدفاع عن مكانته في النظام السياسي الذي كان جزءا لا يتجزأ منه، بما في ذلك الطائفية.

وعند التطرق للموضوع السوري، ذكر بيتر هارلينغ أن أي تحول من هذا النوع يكون معقدا ومحفوفا بالمخاطر. لكنه لفت إلى أن اعتبار وسائل الإعلام وجزء من الجمهور في الغرب أن سقوط نظام عربي يعد نذير شؤم، فيه تجاهل لمدى يأس الوضع في سوريا، وسوء فهم لما يعنيه أن يعود الناس لوطنهم بعد سنوات من المنفى. كما أن ذلك، حسب قوله، استسلام لرد الفعل المتغطرس في بلداننا التي تريد أن يكون التغيير نحو الأفضل مجرد وهم في بعض البلدان.

وبدلا من الانغماس في هذه التصورات، يقول هارلينغ، يستطيع الغرب أن يقدم تعاطفه ومساعدته في الوقت الذي تغتنم فيه إسرائيل الفرصة للتعدي على أراضي سوريا وتدمير ما تبقى من قدرتها العسكرية، وتقصف فيه الولايات المتحدة ما تراه مناسبا، وتهتم أوروبا بعودة كل اللاجئين إلى هذا البلد، ولا تعرب عن قلقها إلا على المجتمعات المسيحية كما لو أنه لا توجد أقليات أخرى في خطر وسكان آخرون معرضون للخطر.

وذكر بيتر هارلينغ، عند التطرق إلى شركته التي طوّرت عملا تحليليا يغطي المسائل المجتمعية التي لا تتناولها الأبحاث إلا قليلا، بأنه اختار أن يبعد نفسه عن المواضيع المستهلكة كثيرا، يقول "كانت الانتفاضات الشعبية في عامي ٢٠١٠ و٢٠١١ بمثابة نقطة تحول بالنسبة لي، إذ فهمت حينها أنه لم يعد بإمكاننا تجاهل مجتمعات المنطقة بعد الآن، خاصة أن هذه المجتمعات لم تكن مجهولة بالنسبة لي". وفي أعقاب الانتفاضات، بدا لي من الضروري أن يتنحى الأجانب مثلي، ممن ظهروا بشكل متكرر على شاشات التلفزيون للتعليق على الأحداث الجارية في المنطقة، لصالح شخصيات محلية تتحدث باسمهم. لكن الخبير أبرز أن هناك المنطقة الأخرى التي نسقط فيها القنابل والمساعدات الإنسانية والمبعوثين الخاصين.

ومع ذلك، هناك شرق أوسط ثالث يكاد يكون غائبا تماما، ألا وهو الحياة اليومية لنصف مليار إنسان، بينهم العديد من الأشخاص الذين لا تشملهم صورنا النمطية، ويمكننا أن نتعلم منهم كثيرا؛ كالمزارعين الذين يتكيفون مع تغير المناخ، ورائدات الأعمال المحافظات، وشبكات التضامن الكثيفة وغير الرسمية، والعمل الخيري التقليدي النشط للغاية، وغير ذلك. وتواجه هذه المجتمعات، التي لا تقل ثراء وتعقيدا عن مجتمعاتنا بطبيعة الحال، العديد من المشاكل المألوفة بالنسبة لنا، بدءا برداءة النخب السياسية، واعتداء الأثرياء، والتفكيك التدريجي للخدمات العامة، ولكن عدم فهم بعضنا بعضا

يحرمنا من قاعدة من التجارب المشتركة التي يمكن أن نبني عليها علاقات أكثر إنسانية، متحررة من جميع الأوهام التي هي جوهرها في الوقت الحالي..!!

الخليج: مهمة صعبة أمام الحكومة الفرنسية..؟!!

رأت افتتاحية **الخليج الإماراتية**، أنه قد لا يكون حظ رئيس الحكومة الفرنسية الجديد فرانسوا بايرو، أفضل من حظ سلفه ميشال بارنييه الذي سقطت حكومته في حجب الثقة عنها يوم الرابع من كانون الأول في الجمعية الوطنية بأكثرية ٣٣١ صوتاً، والتي تم تشكيلها بعد الانتخابات التشريعية العامة التي جرت في ٧ تموز، بعدما تم تجريد معسكر الرئيس إيمانويل ماكرون من الأكثرية النيابية المطلقة، ووضع اليسار في المقدمة؛ ولأن الرئيس الفرنسي لا يريد تسليم السلطة لا إلى اليسار ولا إلى اليمين المتطرف، فإنه اختار شخصية سياسية من الوسط، فاختار بايرو، كما اختار من قبل بارنييه، لكن الاختيار الجديد قد يواجه نفس مصير الاختيار القديم.

بعد تكليف بايرو تشكيل الحكومة الجديدة في ١٣ كانون الأول، انتظر الفرنسيون حتى يوم الاثنين الماضي حين أعلن بايرو حكومته الجديدة من ٣٥ وزيراً من بينهم ١٨ امرأة، أي أقل عدداً من حكومة بارنييه (٤٢ وزيراً)، لكنه احتفظ بعدد من الوزراء السابقين؛ من أبرز التحديات التي تواجهها الحكومة الجديدة هي أن تكون قادرة على نيل ثقة الجمعية الوطنية عندما تمثل أمامها يوم ١٤ كانون الثاني المقبل، وإقرار ميزانية العام المقبل. ورئيس الوزراء الجديد زعيم حزب «موديم» الوسطي المتحالف مع ماكرون يخوض مهمته الصعبة في ظل تدني شعبيته إلى مستويات قياسية بعدما أعرب ٦٦ في المئة من الفرنسيين عن استيائهم منه، حسب استطلاع «إيفوب- لو جورنال جو مانش»؛ أمام حكومة بايرو نحو ثلاثة أسابيع كي تمثل أمام الجمعية الوطنية لنيل الثقة، فهل يكون مصيرها مثل مصير الحكومة السابقة أم تستطيع النفاد بجلدها؟ على كل حال، تواجه فرنسا أزمة سياسية غير مسبوقة قد ترافق الرئيس ماكرون حتى نهاية ولايته في أيار عام ٢٠٢٧، طالما لا يملك أغلبية برلمانية تمنح الثقة لحكوماته..!!!

أرغومينتي إي فاكتي: فيتسو يكسر الجدار بين روسيا والغرب..؟!!

تناول تعليق سيرغي ليونوف وبافل دانيلين، في صحيفة **أرغومينتي إي فاكتي** الروسية، الاختراق الذي حققته زيارة رئيس وزراء سلوفاكيا إلى موسكو، إذ تعد زيارة روبرت فيتسو إلى موسكو لإجراء مفاوضات مع الرئيس بوتين، في ٢٣ كانون أول، أول زيارة يقوم بها زعيم إحدى دول الناتو منذ بداية الصراع. وعلّق مدير مركز التحليل السياسي والبحوث الاجتماعية بافل دانيلين، فقال: "تشكّل هذه الزيارة بالتأكيد اختراقًا". وشدد على أن (رئيس وزراء هنغاريا فيكتور) أوربان جاء بصفته رئيسًا للاتحاد الأوروبي، وقال مباشرة إنه وصل لإجراء مفاوضات بشأن الصراع في

أوكرانيا. وبحسب الخبير، فإن الاتفاقات المبرمة مع فيتسو تجعل زيارته أكثر أهمية من زيارة أوربان إلى موسكو. فقال: "كانت زيارة عمل تتعلق بالعلاقة المحددة بين بلدين محددين وآفاق التعاون".

أما بالنسبة لـ"العلاقات" بين سلوفاكيا وروسيا، التي تحدث عنها فيتسو عقب الزيارة، فيرى دانيلين أنها تعني العقود الاقتصادية التي أبرمت سابقا والأعمال السياسية المشتركة في إطار المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة، وقال: "لم يهز فيتسو السور المحيط بحلف شمال الأطلسي فحسب، بل دمره جزئيا"، "إنه يشكل قدوة لزعماء غربيين آخرين". وفي سلوفاكيا، وُصفت الزيارة بأنها "صفعة على وجه زيلينسكي"، حيث كتب لوبوش بلاغا، عضو البرلمان الأوروبي من هذا البلد، في قناته على تلغرام: "لم يكن من الممكن أن يتلقى زيلينسكي صفعة أشد منها على وجهه بسبب غطرسته". ووفقا له، فإن فيتسو يناضل من أجل المصالح الوطنية، رغم الضغوط التي يمارسها "دعاة الحرب من بروكسل"..!!!

******

تنويه:

هذا التقرير يرصد المواقف والآراء الواردة في مجموعة من الصحف العربية والعالمية حول القضايا الساخنة محلياً وإقليمياً ودولياً، ولا يعبر بالضرورة عن رأي حركة البناء الوطني.